



## في اتجاه توسيع العمل السكاني

حسن العري

أتت مناسبة اليوم العالمي للسكان بغرض مراجعة ما تم إنجازه في بلداننا في إطار الخطط والبرامج السكانية التي يجري تنفيذها من قبل المشاريع التابعة للمجلس الوطني للسكان والجمعيات المحلية والمنظمات الإقليمية والدولية.. ويحتفل أن صناع القرار وقفوا أمام العديد من الأمور التي تستوجب إعادة النظر في أسلوب تنفيذها وإحداث تعديل يفترض أن يكون هو السبيل الأنجع والأفضل للسكان ويتبادر إلى الذهن موضوع الإقتراب من السكان وبخاصة أولئك الذين هم في المناطق الريفية.. إذ نجد البديل في إجراءات تنفيذ برامج العمل السكاني.. أولاً وقبل كل شيء، التأكيد من خلو أعمال الإدارات التابعة للمجلس السكاني من تكرار أعمالها وكذلك المنظمات والجمعيات وهذا الأمر لا يشكل صعوبة، خاصة إذا كانت الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان قد تمكنت من جمع البيانات التي تحكي عن الخطط والبرامج المتصلة بالقضايا السكانية والثقافية والصحية والاجتماعية.. وحينما تتوفر للأمانة كافة المعلومات.. يكون بمقدورها بحكم عملها وطبيعة المهام الموكلة بها أن تتفادى التكرار عند القيام بعمل سكاني معين خاصة وعندما تفتي بأن المجلس الوطني للسكان والمشاريع التابعة له والجمعيات والمنظمات التي لها صلة بالعمل السكاني تقتف إلى جانب هذا التوجه بغرض تحقيق عمل سكاني ناجح.. وفي ضوء قناعات الجهات المعنية ودعمها سنجد الأمانة العامة للمجلس السكاني تنفذ عملها بعد تنفيذ الخطوات المهمة.. ومنها النزول الميداني إلى مناطق الريف بغرض التعرف على حاجات الناس وتقديم رؤية كاملة تمكن الجهات المنفذة للبرنامج الموحد من تحديد المستهدف وطرق تنفيذ حاجاته من الخدمات المتصلة بالصحة العامة والصحة الإنجابية.. وتحديد طرق التثقيف السكاني المؤدي إلى السلوك والممارسة فيما يتصل بالإنجاب.. ربما يكون طريقة التواصل المباشر عبر الزيارات المنزلية التي تكون الأمانة العامة للمجلس السكاني قد صممت برنامجها الموحد طرق وأساليب عمل الفرق المعنية بالزيارات المنزلية للنساء في الريف.. وقد يكون البرنامج قد حدد المهام التي يمكن أن تقوم بها العيادات المتنقلة وقد يكون البرنامج الموحد المنفق عليه من قبل الجهات المعنية قد بين دور كل جهة حينها تكون الأمانة العامة للمجلس الوطني قد توصلت إلى الطرق الناجحة لتفعيل العمل السكاني.

## الثورة/ شوقي العباسي

تختتم اليوم بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بتدريب مثقفات المجتمع حول التوعية بالكشف المبكر عن سرطان الثدي والتي نظمتها على مدى ثلاثة أيام جمعية رعاية الأسرة اليمنية العضو المؤسس للتحالف اليمني لمكافحة سرطان الثدي بتمويل من الشراكة الأمريكية و الشرق الأوسط لمكافحة سرطان الثدي ونشر الوعي والبحوث . وأوضح منسق الدورة الدكتور عادل صلاح - مسؤول البرامج في الجمعية أن الدورة التي شاركت فيها ٢٠ مشاركة من عدد من المنظمات والجمعيات هدفت إلى تعريف المشاركات بمخاطر المرض وتنمية المهارات لديهن حول إيصال الرسالة إلى الكفئات المستهدفة وتعريف المشاركات بوسائل الكشف المبكر للمرض وتعزيز

المهارات وتوفير المعلومات للمشاركات لتمكينهن من تدريب النساء على الفحص الذاتي للثدي ونشر الوعي في أوساط المجتمع بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي والفوائد الكبيرة للكشف المبكر من أجل تعزيز الوعي المجتمعي وخلق ثقافة مجتمعية مساندة للفحص المبكر لسرطان الثدي من أجل خفض نسبة امراضة النساء الناتجة عن هذا المرض في اليمن.

وتلقت المشاركات عدداً من المحاضرات التدريبية والتي قدمت من قبل الأخصائين والتي تمثلت في عرض مقدمة عن المرض وكذا السرطان التشخيصي والمعالجة ومحاضرة عن أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي ومحاضرة حول تعريف المناصرة وطرقها وكذا طرق الكشف المبكر عن المرض بالإضافة إلى عرض فيلم درامي حول أهمية المناصرة، كما تم تقديم ورقة عمل



# دورة تدريب مثقفات المجتمع حول التوعية بالكشف المبكر عن سرطان الثدي

تختتم اليوم بصنعاء:

حول الكشف المبكر عن سرطان الثدي في اليمن. وفي نهاية الدورة تم عرض المشاريع وتقييمها التي قدمت من قبل المشاركات وتقييم التدريب ومن ثم توزيع الشهادات على المشاركات.

يشار إلى أن برنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي الذي تنفذه جمعية رعاية الأسرة بتمويل من شراكة الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط لمكافحة سرطان الثدي ونشر الوعي والبحوث غايته خفض نسبة وفيات وامراضة النساء الناتجة عن سرطان الثدي في اليمن ويهدف إلى تعريف ٥٠٠ امرأة في ضواحي مدينة صنعاء ومحافظات صنعاء بالفحص الذاتي للثدي وفوائد الكشف المبكر عن سرطان الثدي وكذا توفير المعلومات وتعزيز المهارات العملية والتدريبية لعدد ٤٠ من مقدمي خدمات الرعاية الصحية لتمكينهم

في تدريب النساء على الفحص الذاتي للثدي والفحص السريري خلال تقديم مشورة تنظيم الأسرة، كما يهدف البرنامج إلى تقديم مشورة فحص الثدي ضمن خدمات الصحة الإنجابية في ٤٠ وحدة صحية وكذلك المراكز الصحية في المناطق المستهدفة بالإضافة إلى توعية المجتمع اليمني بأهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وإنشاء أول تحالف يمني لمحاربة سرطان الثدي. وفيما يخص أنشطة المشروع فإن المشروع يتضمن عدداً من الأنشطة في مختلف المجالات والتي تتمثل في إعداد وطباعة ٣٠٠٠٠ نسخة من البودشورات الخاصة بالفحص الذاتي والسريري والكشف بالمأموجرافي وبروشور تعريفى بالتحالف اليمني لسرطان الثدي وكذا إعداد وطباعة ٩٠٠٠ نسخة من البروشورات التي تتضمن رسائل متعلقة بضرورة الكشف المبكر

عن المرض وتكوين مجموعة دعم سرطان الثدي الطوعية التي سيتم تشكيلها من ١٥ متطوعة من الشابات العاملات في المنظمات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات، إضافة إلى إقامة عدداً من الدورات التدريبية في التثقيف المجتمعي الخاص بسرطان الثدي مع التركيز على المناصرة كطريقة لنشر الوعي في أوساط المجتمع وحشد الموارد المطلوبة وإقامة ندوات توعوية مباشرة من قبل القابلات اللاتي تم اختيارهن من المناطق المستهدفة وندوات توعوية مباشرة من قبل الشابات المديرات وتوزيع بروشورات عن الفحص الذاتي للنساء اللاتي يعشن في المناطق المستهدفة من خلال المراكز العيادات الصحية والمدارس والجمعيات النسوية.



وطبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية فإن ١٢,٥٪ من نسبة الوفيات الكلية السنوية في العالم سببها السرطان وإن نسبة الوفيات الناتجة عن السرطانات تتعدى النسبة المئوية للوفيات الناتجة عن مرض الملاريا والإيدز والسل وإن عدد الحالات الجديدة المصابة بالمرض ترتفع سنوياً في العالم كله، حيث وصلت عدد الحالات المصابة في العام ٢٠٠٤م ١١ مليونا ويتوقع ارتفاعها إلى أكثر من ١٦ مليونا في العام ٢٠٢٠م على مستوى العالم.

وطبقاً لتقارير المنظمة فإن ٨٠-٩٠٪ من مرض السرطان في الدول النامية يتم تشخيص المرض في مراحله المتقدمة وحينها يصعب علاجه والشفاء منه، وبحسب التقارير فإن ٦٠٪ من النسبة الكلية للحالات الجديدة التي سنصاب بالسرطان ستحدث في العالم النامي.

في الذكرى الـ ٢٠ لليونم العالمي للسكان:

# الأزمة الاقتصادية تهدد بمحو التقدم الحرز في النهوض بالصحة والحد من الفقر

وبالتالي فإن الاستثمار في الصحة والاجتماعية معناه الاستثمار في المرأة وفي هذا حماية للأسرة بكاملها اليوم، كما أنه يسهم على المدى البعيد في صحة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية من أجل الغد، فالاستثمار في المرأة يعزز المساواة بين الجنسين مما يتيح لها تحقيق إمكاناتها الكاملة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن العوائد المتأتية من تعليم الفتيات هي من أعلى الفوائد التي تأتي بها جميع الاستثمارات الإنمائية وأنها تتمثل في ارتفاع في الأجور وتحسن في الوظائف وقلة في عدد الأطفال وتحسن في صحتهم وزيادة في سلامة الولادة وتغذية أفضل وممارسات صحية أكثر أمناً ومزيداً من التحصين وصحة أفضل لأطفالهن.

وتفيد الدراسات التي أجريت في كل من البلدان المتقدمة النمو والتنمية أن المرأة تخصص من مواردها أكثر مما يخصص الرجل لصحة أطفالها وتغذيتهم وتعليمهم. وجاء الاحتفال باليوم العالمي للسكان هذا العام لدعوة صناع القرار إلى حماية قدرة المرأة على كسب الدخل وإبقائها في المدرسة والحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية بما فيها تنظيم الأسرة كون هذه العوامل تصنع مستقبل الأسرة أو تحطه. وبدون اتخاذ إجراء فوري يستند إلى الحقوق يمكن للأزمة الاقتصادية الحالية أن تؤدي إلى تدهور مطرد نحو هوة فقر متزايد يستمر أجيالاً.

بحو التقدم الذي أحرز بشق الأنفس في النهوض بالصحة والحد من الفقر ويمكن أن تختصر الاستقطاعات من التمويل للبرامج الاجتماعية فوراً لتقديم الخدمات المنقذة للأرواح، لأن فقدان زحم في مجال تحسين الصحة والحد من الفقر سوف يستغرق استعادته عقوداً من الزمن وبالتالي فإن ذلك يسبب قلقاً لدى أقل البلدان نمواً حيث لا يزال الحمل والولادة على ما كانا عليه من خطر على الدوام وعكس مسار التقدم الحرز في تحقيق الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية ويعني كذا وفاة مزيد من النساء والأطفال الرضع ومعظمها لأسباب يمكن تجنبها. وتتمثل الأزمة الراهنة فرصة لاستخدام ما لدى العالم من موارد وتكنولوجيا ومعارف لوضع الأشخاص في المقام الأول خاصة الفقراء والمهمشين وإرساء شراكة عالمية جديدة وانتعاش اقتصادي واجتماعي وبيئي، ويمكن أن تأتي فرصة جديدة من التوسع في الشمول بالسيطرة على الأمور والتنمية الوطنية.

وجاء التركيز هذا العام على الاستثمار في المرأة في ذكرى اليوم العالمي للسكان لأن المزايا الاقتصادية التي تعود على الدول ترتبط بصحة المرأة وتعليمها وفرص التحاقها بقوة العمل، فالنساء عناصر اقتصادية لأهمن يسخرن متحصلاتهن في تربية أطفال أوفر صحة وأفضل تعليماً، فاتخاذ الإجراءات لحماية المرأة في البلدان النامية الآن من شأنه أن لا يمهّد الساحة للانتعاش الاقتصادي فحسب بل للنمو الاقتصادي أيضاً فهو استثمار قوي في زمن صعب.

على الصعيد العالمي وذلك بعد أربع سنوات من التناقص المستمر، وبينما تواصل الأزمة انتشارها والخسائر في الوظائف ازديادها يمكن أن تزيد البطالة على الصعيد العالمي ٢٨ مليوناً على الأقل بحلول نهاية العام الحالي. وتشير المعلومات إلى أن الأزمة الاقتصادية سوق تؤثر على المرأة والأسرة حيث يزداد الموت والمرض المرتبطان بالحمل والولادة إذا ما قل إنفاق البلدان على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة العامة خاصة في الأماكن ذات المداخيل العالية بالفعل وفي فتيات الأمهات، ففي كل عام تموت ٥٦٣٠٠٠ امرأة نتيجة أسباب مرتبطة بالحمل، وتعاني أكثر من ١٠ ملايين امرأة سنوياً من الأمراض الشديدة والمزمنة أو الإعاقات التي تسببها مضاعفات الحمل أو الولادة. إن الأزمة الاقتصادية تهدد الآن

وتصبح المزيد من النساء والفتيات أهدافاً للعنف وهذه هي الآثار المحتملة للأزمة الاقتصادية وفقاً لتقرير حديث للبنك الدولي وسوف تعاني الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكبر هذه الآثار. بالإضافة إلى أن الأزمة تفرق مزيداً من الأسر في دوامة الفقر المفرط وتزيد الوفيات نتيجة ذلك إذ يؤدي هبوط قدرة ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية إلى وفاة ما بين ٤٧ و١٢٠ رضيعاً من بين كل ١٠٠٠ مولود حي والخطر الواقع على البنات خمسة أمثال الواقع على الأولاد.

وبحسب منظمة العمل الدولية تزداد الأزمة الاقتصادية عمقاً وتوقع الخبراء كساداً طويلاً في أسواق العمل فقد بلغت الزيادة عام ٢٠٠٨م في عدد العاطلين عن العمل ١٤ مليون شخص

شهد هذا العام الذكرى السنوية العشرين لليوم العالمي للسكان، والذي استحدث في عام ١٩٨٩م من قبل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آنذاك إلى اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٩م. وعي أفضل بالمسائل السكانية وعلاقتها بالتنمية. وجاء الاحتفال هذا العام بهذه المناسبة التي صادفت ١١ من يوليو تحت شعار الاستجابة للأزمة الاقتصادية: (الاستثمار في المرأة خيار ذكي) كموضوع طرحه صندوق الأمم المتحدة للسكان نظراً للتحديات التي تواجه النساء جراء هذه الأزمة العالمية، خصوصاً وأن البنك الدولي أفاد أن الأزمة يمكن أن تؤدي إلى زيادات في وفيات الأطفال الرضع والأمهات ومعدلات تسرب الإناث وكذا العنف ضد المرأة والفتاة، وبالتالي إذا ما تركت هذه الآثار وشأنها ستعكس مسار التقدم في تمكين المرأة والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

وبالتالي فإن إسناد أدوار للمرأة كعامل اقتصادي يمكن أن يفعل الكثير للتخفيف من آثار الأزمة على التنمية لاسيما أن المرأة بدرجة أكبر من الرجل تستمر متحصلاتها في صحة وتعليم أطفالها، فلنستثمر في الصحة العامة والتعليم ورعاية الطفل وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية مما يؤدي إلى التخفيف من تأثير الأزمة على الأسرة بكاملها ويزيد الإنتاجية من أجل اقتصاد أوفر صحة.

وتشير البيانات والمعلومات إلى أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على المرأة والأسرة حيث تموت النساء ويموت الأطفال وتتسرب الفتيات من المدارس



## إعلان

تعلن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واللجنة التحضيرية لتأسيس جمعية الصداقة اليمنية المجرية أنه تقرّر عقد الاجتماع التأسيسي للجمعية، وذلك صباح يوم الخميس الموافق ٢٣ يوليو ٢٠٠٩م الساعة التاسعة صباحاً بقاعة «مركز الدراسات والبحوث»، شارع بغداد، وذلك لمناقشة وإقرار مشروع النظام الأساسي، وكذا انتخاب هيئة إدارية ولجنة رقابة وتفتيش للجمعية. وعليه يُرجى من كافة الإخوة أعضاء الجمعية العمومية المُقيّدة أسماؤهم بكشوفات المؤسّسين الحضور في المكان والزمان المحدّدين بهذا الإعلان، علماً أن باب الانتساب مفتوح لدى الإخوة المهندس/محمّد عبد الوهّاب القاضي تليفون (٧٣٣٨٠٧٦٧٥) (٧٧٧٩٣١٧٨٠)، والدكتور/محمّد أحمد عثمان العبيسي، تليفون (٧٧٧٩٠٦٢٢٧) حتى موعد عقد الاجتماع. والله الموفّق!!!

## متابعات سكانية. متابعات سكانية. متابعات سكانية. متابعات سكانية. متابعات سكانية. متابعات سكانية.

يتراوح بين ٢٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف وفاة إضافية في المتوسط بين الأطفال الرضع سنوياً وذلك في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥م أو ما يتراوح إجمالياً بين ١.٤ مليون و ٢.٨ مليون وفاة إضافية بين الأطفال الرضع في حالة استمرار الأزمة. كما أن الصدمات السلمية السلبية أكثر ضرراً للبنات من الأولاد من انخفاض إجمالي الناتج المحلي بمقدار وحدة أو أكثر يزيد وفاة بين كل ألف مولدة أنثى وذلك بالمقارنة بزيادة ١.٥ وفاة بين كل ألف مولود ذكر.

وزيما يختار الآباء أيضاً إنتاج المزيد من أجل مواكبة انخفاض نسبة البقاء على الحياة بين الأطفال وهو ما يعرض الأمهات بدرجة غير متناسبة لمخاطر صحية ناجمة عن الحمل. وكان البنك قد أعلن أن الأزمة العالمية الجالية إلى جانب زيادة أسعار السلع الغذائية مؤخراً سيكون له عواقب خطيرة على المرأة في البلدان الفقيرة وعلى الأطفال بما في ذلك ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال وترك المزيد من الفتيات المدرسة وانخفاض دخل المرأة بحسب تقديرات البنك فإن ٣٣ بلداً نامياً تتعرض فيها النساء والفتيات في الأسر الفقيرة بشكل خاص لآثار أزمى الاقتصاد والغذاء. العاليتين.

الأولى على مستوى الخليج والسادسة على مستوى الشرق الأوسط من حيث انتشار عادة التدخين بين الفتيات العصوريات، فيما جات اللبنانيات على قمة المدخنات ليس فقط على مستوى المنطقة بل على مستوى العالم أجمع بنسبة ٥٤,١٪. وتشير التقارير إلى أن وباء التبغ قد قضى على ١٠٠ مليون نسمة في جميع أنحاء العالم خلال القرن العشرين وقد يقضى على مليار نسمة خلال القرن الواحد والعشرين إذا لم تتخذ سياسات فعالة للمكافحة والتصدى لهذا الوباء، ويتوقع المراقبون أن يقتل وباء التبغ أكثر من خمسة ملايين شخص هذا العام وهذا عدد يزيد على من سيقتلهم أمراض السل والإيدز والملاريا، وبحلول العام ٢٠٢٠م سيتجاوز هذا العدد ٨ ملايين شخص. ٨٠٪ من هذه الوفيات ستكون في البلدان النامية.

**زيادة وفيات الرضع وانخفاض تعليم الإناث بسبب الأزمة الاقتصادية**

■ توضح تقديرات البنك الدولي الخاصة بالأزمة المالية العالمية أن نتيجة الصدمة المالية تقدر وفاة ما

يشار إلى أن أزمة مياه الشرب أثارت في أكثر من محافظة مصرية دجلاً واسعاً في الأونة الأخيرة إذ باتت المياه تنقطع لأيام في بعض المناطق التي في قلب العاصمة القاهرة كما أنها غير صالحة للشرب في محافظات أخرى.

## ١٠٠ طليون نسمة في العالم مانوا بسبب التبغ في القرن العشرين

سجلت اليمن أعلى نسبة مدخنين عربياً وعالمياً تليها لبنان وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة والذي كان محصلة دراسات ميدانية أجريت على مستوى دول العالم وطلت جميع الفئات العمرية. وقال التقرير إن ٧٧٪ من فئة الرافدين اليمنيين مدخنون تليها الجمهورية اللبنانية ٥٨,٨٪ ثم غينيا ٥٧,٦٪ ثم اليونان ٥١٪ ثم تشيلي وأوكرانيا ٣٧,٤٪ وجاءت الكويت في المرتبة الثانية خليجياً بنسبة ٢٨,٨٪ بعدها المملكة العربية السعودية ٢٢٪ الإمارات ١٢,٨٪ ثم البحرين ١٠,٢٪ وسلطنة عمان ٧٪ ودولة قطر ٦,٢٪. وبحسب التقرير الصادر عن الأمم المتحدة فإن ٤,٣٪ من فتيات الكويت اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٣-١٥ سنة مدخنات وهي نسبة تجعل من الكويت

## سكان مصر يهتاجون إلى ٨٦,٢ مليار متر مكعب من المياه في العام ٢٠١٧م

قال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري إن احتياجات مصر من المياه ستفوق مواردها بحلول عام ٢٠١٧م نظراً لاستمرار النمو السكاني السريع، وأضاف أن مصر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان سيحتاج إلى ٨٦,٢ مليار متر مكعب من المياه في العام ٢٠١٧م في حين أن الموارد لن تتجاوز ٧١,٤ مليار متر مكعب ويبلغ عدد سكان مصر حالياً نحو ثمانين مليون نسمة. وأوضح تقرير للمركز أن موارده مصر من المياه بلغت ٦٤ مليار متر مكعب في ٢٠٠٦م منها ٥٥,٥ مليار متر مكعب و ٨,٧ مليار متر مكعب من النيل، ومن المتوقع بحلول العام ٢٠١٧م أن يمد النيل مصر بنسبة ٨,٥٪ وتعتمد مصر بشدة على مياه النيل نظراً لندرة مياه الأمطار، وتوقع تقرير مجلس الوزراء المصري تراجع نصيب الفرد إلى ٥٨٢ متراً مكعباً سنوياً بحلول العام ٢٠١٧م ما لم تتخذ إجراءات مضادة، ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه في مصر ٨٦٠ متراً مكعباً سنوياً وهو مستوى أقل بكثير من خط الفقر المائي المحدد عند ألف متر مكعب للفرد سنوياً.